

المحور الرابع: تحليل آثار السياسات المالية والنقدية والتجارية في ظل أنظمة الصرف.

مقدمة.

يختلف تأثير السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصاد المفتوح باختلاف نظام سعر الصرف المعتمد بين نظام سعر الصرف الثابت أو المرن، إضافة إلى درجة السيولة في حركة رؤوس الأموال الدولية، مما يجعل تحقيق التوازن الكلي امراً صعباً، فتحقيق التوازن الداخلي يمكن أن يؤثر في اختلال التوازن الخارجي والعكس بالعكس، وهو ما يطرح تحديات أمام متخذي القرار لاختيار أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة والملائمة لمواجهة الاختلالات التي تمس الاقتصاد الوطني.

أولاً: أساسيات حول سعر الصرف.

يكتسب سعر الصرف أهمية كبيرة من بين المتغيرات الاقتصادية ذات الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ذلك من واقع علاقتها الوثيقة بالتعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي، أما على مستوى الأوضاع الداخلية، يرتبط سعر صرف العملة الوطنية بعلاقة وثيقة مع معدلات التضخم السائدة، ومعدلات الفائدة في السوق النقدية ووضع ميزان المدفوعات وغيرها.

1. مفهوم سعر الصرف:

وهو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية. كما يعرف على أنه النسبة التي تتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى.

مثال:

إذا كان سعر (1 DA = \$1) (تعيين 2024 / 02 / 23) ← هذا يعني أنه على المستورد الجزائري دفع 134,50 دج مقابل الحصول على كل دولار من الدولارات التي يحتاجها لتمويل شراء السلع والخدمات التي يريد إستيرادها من أمريكا. من ناحية أخرى فإنه يتوجب على الزائر الأمريكي للجزائر دفع: (1 = 134,50 ÷ 0.0074 \$) سنتاً أمريكياً للحصول على دينار جزائري واحد، وذلك لتمويل مشترياته من السلع والخدمات الجزائرية.

وبذلك يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

2. أنظمة سعر الصرف:

تلعب حركة المعاملات الدولية دوراً كبيراً في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به ومن أهمها الصرف الثابت، والصرف المرن:

- نظام الصرف الثابت:

يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا

كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة.

وتلجأ الدول إلى اتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير أسعار الصرف أو عندما تعطي الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية. ويعتبر البنك المركزي الممثل الأول للسلطة النقدية، فهو الهيئة المالية الأولى التي تتولى قيادة السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها.

- نظام الصرف المرن:

على عكس السعر الثابت، يتم تحديد سعر الصرف المرن وفقاً لآلية العرض والطلب، حيث يُطلق على السعر العائم "التصحيح الذاتي" بمعنى تصحيح أي اختلافات في العرض والطلب تلقائياً في السوق. على سبيل المثال، إذا كان الطلب على عملة ما منخفضاً، فإن قيمتها تنخفض، ما يجعل السلع المستوردة أغلى ثمناً وبالتالي يحفز الطلب على السلع والخدمات المحلية، ما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف ومن ثم تصحيح تلقائي في السوق مع قابلية تغير سعر الصرف باستمرار.

في النظام المرن، يمكن أن تؤثر ضغوط السوق على التغيرات في سعر الصرف. في هذه الحالة قد يتدخل البنك المركزي عند الضرورة لضمان الاستقرار وتجنب المعدلات المفرطة من التضخم وذلك لدعم آلية التصحيح الذاتي. أما في النظام الثابت، فيمكن أن تشهد الدول نشاطاً للسوق الموازي والمضاربن في هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى إعادة تقييم السعر الرسمي أو خفض قيمته أو إعادة النظر إلى النطاقات، بحيث يتماشى السعر مع السعر غير الرسمي، وبالتالي يتوقف نشاط السوق السوداء.

ثانياً: التوازن الكلي (IS - LM - BP) في ظل أنظمة الصرف.

يمكن تحليل التوازن الكلي في الأسواق الثلاثة سوق السلع والخدمات وسوق النقد وميزان المدفوعات، في ظل أنظمة الصرف:

1: التوازن الكلي (IS - LM - BP) في ظل نظام الصرف الثابت.

في ظل سعر الصرف الثابت يتحدد سعر الصرف بشكل مستقل عن المبادلات مع العالم الخارجي، وبالتالي فإن تغير التوازن في المبادلات مع العالم الخارجي يتم تعديله على المستوى الداخلي من خلال التدخل الحكومي عن طريق سياسة الميزانية أو السياسة الجبائية أو من خلال تدخل السلطة النقدية من خلال إجراءات تمس سعر الفائدة والمعروض النقدي وهنا يعتمد التوازن على انتقال منحنى LM .

2: التوازن الكلي (IS - LM - BP) في ظل نظام الصرف المرن.

في ظل سعر الصرف المرن يعتبر سعر الصرف عامل ضبط للمبادلات مع العالم الخارجي، واعتماداً على ذلك يتحرك منحنى BP تبعاً لتغيرات سعر الصرف، حيث ينتقل منحنى BP نحو اليمين بارتفاع سعر الصرف (تدهور قيمة العملة

الوطنية) وينتقل منحنى BP نحو اليسار بانخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية). ويؤثر ذلك أيضا على وضعية منحنى IS فالقيم المختلفة لسعر الصرف تؤدي إلى وجود قيم مختلفة للصادرات والواردات وينتج من ذلك وضعيات مختلفة لمنحنيات IS و BP، ونظرا لكون المعروض النقدي محدد بواسطة البنك المركزي فإن وضعية المنحنى LM تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية، وإذا لم تكن نقطة تقاطع منحنى IS و BP موجودة على منحنى LM فيجب أن يحدث تعديل لتحقيق التوازن، ويحدث هذا التعديل في سعر الصرف.

ثالثاً: أثر السياسة الاقتصادية في تعديل اختلال التوازن الكلي (IS - LM - BP) في ظل أنظمة الصرف.

تتحقق التوازنات الداخلية والخارجية آنيا عندما تتقاطع المنحنيات في نقطة واحدة، حيث نكون أمام حالة التوازن الكلي. ولكن عندما نكون أمام حالة اختلال التوازن الخارجي، فإن تعديل ميزان المدفوعات يأخذ مسارات مختلفة اعتمادا على نظام سعر الصرف.

1: السياسة الاقتصادية وتعديل اختلال التوازن الكلي (IS - LM - BP) في ظل نظام الصرف الثابت.

في اقتصاد مغلق تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع مستوى إجمالي الدخل الوطني (Y) وكذلك ارتفاع سعر الفائدة (i)، بينما في الاقتصاد المفتوح فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إضافة إلى الآثار السابقة الذكر إلى انخفاض رصيد ميزان العمليات الجارية (BTC)، نظرا لزيادة الواردات يفعل ارتفاع الدخل الوطني وارتفاع رصيد رأس المال (BK) بسبب ارتفاع سعر الفائدة.

تتحدد وضعية ميزان المدفوعات بناء على أهمية التغير في رصيد ميزان العمليات الجارية ورصيد ميزان رأس المال، الذي يعتمد بشكل كبير على مدى حساسية ميزان رأس المال لتغيرات أسعار الفائدة وهي في حد ذاتها دالة لحركة رؤوس الاموال الدولية.

2: السياسة الاقتصادية وتعديل اختلال التوازن الكلي (IS - LM - BP) في ظل نظام الصرف المرن.

في ظل نظام سعر الصرف المرن يسبب الاختلال بالعجز في التوازن الخارجي انخفاضا لقيمة العملة الوطنية، وهذا يشجع الصادرات ويحدد من الواردات، ويؤدي ذلك إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين وانتقال منحنى (BP) نحو الأسفل إلى غاية الوصول إلى حالة التوازن الكلي.